المحاضرة الاولى :علاقة السلطة السياسية بوسائل الاعلام:

تطرح اشكالية علاقة السلطة السياسية بوسائل الاعلام في كل دول العالم بحكم طبيعة بنية المؤسسة السلطوية التي تقوم اساسا على ممارسة السلطة وليس على أساس انتاج المعرفة، فممارسة السلطة كفعل يحدد لنا عنصرين: عنصر حاكم وعنصر محكوم، وطبيعة العلاقة بين العنصرين السابقين هي التي تحدد ميكانيزمات التحكم في وسائل الاعلام لان أي سلطة لاتستطيع ان تستمر بدون معرفة وبدون معلومات، فقد ترابطت السلطة مع المعرفة بصورة وثيقة وفي كل الأزمان..

ويلاحظ كل من **جون مارتن** و**انجروفر شودري** في كتابهما الموسوم ب: **نظم الاعلام المقارنة**، أن أغلب الدول ... لم تكن لتلتفت لوسائل الاعلام لولا امران، **الاول:**هو الافكار التي تقوم وسائل الاتصال ذاتها بنشرها، و**الثاني** هو أن الدولة لديها بعض الافكار الخاصة بها والتي ترغب في أن تجعل الناس يلتفون حولها.

وفي واقع الامر وبخصوص العلاقة بين وسائل الاعلام والنظام السياسي فان طبيعة هذه العلاقة تتحدد بطبيعة المجتمع قيد الدراسة وهي تختلف من بلد لاخر.

وفي هذا السياق يقول **جون ماري كوتري** : ...في نظام حكم ما يطورون اساليب منمطة لتوزيع المعلومات كما هو الحال بالنسبة لتوزيع السلع الاخرى، وهذه الأساليب المنمطة لتدفق المعلومات تتفاعل في عدة نقاط مع انماط السلطة والمرتبة الاجتماعية وقيم اخرى لتشكل نسقا،أي أن تنويعات تاسيسية في احداها تكون مصحوبة بتنويعات محددة ومتسقة مع الاخرى..

ويعطينا **دانييل لرنر** نموذجا لنوع النظم الاقتصادية التي قد تسير مجتمعا ما على النحو التالي:

نظام الاتصال في المجتمع:

نظام وسائل الاعلام	**النظام الشفوي**
وسيلة، وسائل اعلامية(اذاعة مثلا)	شفوي (من نقطة الى نقطة)
جمهور، حشد من الجمهور(غير متجانس)	جماعات اولية (متجانسة)
مصدر،احترافي (مهارات)	تسلسل هرمي (رتبة اجتماعية)
مضمون (وصفي)	وجهة نظر

ونستطيع من خلال ماسبق تأييد النظرة التي :(**تفترض أن السيطرة على المعلومات ستؤدي الى ضمان بقاء النظام الاجتماعي)**، وفي المجال نفسه تقريبا –ترى **جيهان احمد رشتي**– أن:(**النقل الفوري للمعلومات يشكل مركز ثقل مضاد للسلطة القائمة).**

وبالتامل في بنية السلطة نصل الى ان تلك البنية تقتضي الهيمنة على الاتصال ووسائل الاعلام من اجل الاستمرارية.

ان اختلاف الانظمة الاجتماعية والقيمية وحتى الاقتصادية لها دورها الكبير في تحديد علاقة السلطة بوسائل الاعلام، فهذه الاخيرة تشكل سلطة رابعة في البلدان التي تقوم على النظام الديمقراطي، بينما هي في البلدان النامية أو البلدان التي لم ترق بعد الى الممارسة الديمقراطية تابعة للسلطة السياسية.

هذا ورغم التباين في حدة علاقة السلطة بوسائل الاعلام في الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو فان هناك ميكانيزمات –تكاد تكون مشتركة– تستعملها الدول للتحكم في وسائل الاعلام وغيرها فيما يلي : الميكانيزم التشريعي، الميكانيزم المالي، ميكانيزم الرقابة.

*** الميكانيزم التشريعي:**

اذا كانت السلطة هي التي تحكم فهي التي تسن القوانين (قوانين الاعلام، الدساتير..) التي تسيربموجبها وسائل الاعلام، وهنا تصبح الرسالة الاعلامية مقننة تخضع في حركيتها الاجتماعية لقوانين ولوائح لا تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الجمهور وحاجاته التي تتبدل وتتغير في حين تبقى مصالح السلطة ووجودها محفوظين بتلك القوانين واللوائح.

ان كل سلطة سياسية تضع قوانين تحكم المؤسسات الاعلامية تعلم مسبقا انها لا تحترم تلك القوانين في الممارسة الميدانية، وبالتالي يصبح الميكانيزم النشريعي سطحيا، كما يرى **جون مارتن وجروفر شودري** ،وهذا بغرض التحكم في الجمهور وحماية هيكل السلطة السياسية، ونستطيع ان نتبين ذلك من خلال :

–عدم مطابقة القوانين الاعلامية أو السياسية الاعلامية للمارسة الميدانية.

–ان حرية الصحافة من خلال القوانين الاعلامية ليست ذات دلالة، لأن خضوع المؤسسة الصحفية لمراقبة السلطة يفقدها حريتها في تغطية الاحداث والتعليق عليها.

–فيم يخص الملكية فان النظام السياسي في كل دول العالم حريص على أن تكون وسائل الاعلام تابعة له بصفة غير مباشرة كالسيطرة المالية على وسائل الاعلام.

–غياب النقد والنقد الذاتي، فاي نظام سياسي لا يقبل أي نقد وأي توجيه من طرف وسائل الاعلام، فبقدر درجة هيمنة النظام السياسي على وسائل الاعلام تكون درجة النقد، فكلما كانت الهيمنة كلية انعدم النقد من وسائل الاعلام، وكلما كانت الهيمنة جزئية يصبح النقد ممكنا.

***الميكانيزم المالي:**

ترى البنيوية أن:(... تقديم اعانات مالية كثيرة أو قليلة الى بعض مناقد الاعلام ينظر اليها على انها انعكاسات لنوع البنية الاجتماعية التي تعمل فيها وسائل الاعلام هذه..)

ان الميكانيزم المالي ذو فعالية كبيرة يقلب وسيلةى الاعلام من وسيلة معارضة الى وسيلة مؤيدة خاضعة، وعليه فان السيطرة المالية لا تكون مستقلة عن السيطرة السياسية.

***ميكانيزم الرقابة:**

يسترشد النظام السياسي في كل بلد بالرقابة عن طريق حارس البوابة، ويرى **م ناصر** أن المعايير التي يطبقها حراس البواية في العالم الثالث لغربلة المعلومات والحكم على قيمة الاحداث ليست الا مؤشرات على التداخل الوثيق بين نظام الاعلام المحلي وبين المناخ السياسي والثقافي في بلد ما، والحقيقة ان كل رقابة تستدعي فرض منظومة معينة من المعلومات التي لا تتعارض مع ايديولوجية النظام.